سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه القضايا الداخلية في تركيا ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧: دراسة تاريخية

د. سعد عبد العزيز مسلط

أستاذ مساعد/ قسم التاريخ/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة الموصل

maslatsaad1@uomosul.edu.iq

الاستلام: ٢٠٢٠/٩/٢١ القبول: ٢٠٢٠/١٠/٢٥

مستخلص البحث

يعد (حزب العدالة والتنمية) الحزب الحاكم حاليا في تركيا، واحدا من الأحزاب الرئيسة ذات التوجهات الإسلامية المعتدلة، والعاملة على تحقيق الموازنة بين الاتجاهين العلماني – الديمقراطي والاتجاه الإسلامي. وهذا ما دفعنا الى اختيار هذا الحزب أنموذجاً للدراسة، وذلك بالاطلاع على ظروف وأسباب نشأته وتوجهاته السياسية الجديدة تجاه ابرز قضايا السياسة الداخلية في تركيا. تضمنت الدراسة مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة. عالج المبحث الأول وبشكل مركز ابرز التطورات السياسية الداخلية في تركيا حتى نشأة (حزب العدالة والتنمية). اما المبحث الثاني فقد تضمن مسألة ظهور حزب العدالة والتنمية على المسرح السياسي التركي من حيث ظروف ظهوره ونشأته ومشروعه السياسي ومن ثم كيفية وصوله الى الحكم. في حين عالج المبحث الثالث توجهات الحزب بعد وصوله الى الحكم حيال قضايا السياسة الداخلية في تركيا ومنها موقفه من العلمانية، والمؤسسة العسكرية، وتوجهات الحزب الاقتصادية، ومسألة ارتداء الحجاب والقضية الكردية.

الكلمات المفتاحية: حزب العدالة والتنمية؛ تركيا؛ القضية الكردية؛ الحجاب.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

The AKP's Policy towards Internal Issues in Turkey 2002 – 2007 (Historical Study)

Dr. Saad A. Maslat

Assist. Prof./ Dep. of History/ College of Education for Human Sciences/ University of Mosul

Received: 21/9/2020 Accepted: 25/10/2020

Abstract

The Justice and Development Party, the ruling party in Turkey right now, is considered one of the main parties of moderate Islamist orientation that aim to achieve a balance between secular – democratic and Islamist orientations. That is why we have chosen this party as the subject of our study by looking at the circumstances and causes of its emergence as well as its new political orientations towards the most prominent internal affairs in Turkey. The study consists of an introduction, three sections, and a conclusion. The first section focuses on the most outstanding internal political developments in Turkey until the emergence of the AKP. The second one deals with the issue of the appearance of the AKP on the Turkish political scene in terms of circumstances of emergence, its political projects, and then how it came to power. The third section tackles the trends of the AKP, after its arrival to power, towards the internal political affairs in Turkey including the attitude to secularism, the military establishment, its economic orientation, headscarf (Hijab) question, and the Kurdish issue.

Keywords: The AKP; Turkey; Kurdish issue; headscarf (Hijab).

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المقدمة

تبنت تركيا الحديثة منذ تأسيسها على يد مصطفى كمال اتاتورك عام ١٩٢٣، النظام العلماني الذي قاده حزب الشعب الجمهوري. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما رافقها من دعوة الى (الديمقراطية)، ظهرت في تركيا التعددية الحزبية فتأسست عدة أحزاب سياسية فيما بعد. وقاد ذلك الى ظهور تيار سياسي جديد يدعو الى التقارب بين التيارين (الإسلامي والعلماني) مؤكدا على مسألة العودة الى التراث والتقاليد الإسلامية التي كانت عماد الدولة العثمانية. وقد عبر هذا التيار عن نفسه بظهور عدة أحزاب إسلامية معتدلة الميول والاتجاهات سواء في الحكومة او في البرلمان. وكان ذلك عامل جذب وافتراق بين المؤسسة العلمانية وفي مقدمتها الجيش التركي والقائمين على هذه الأحزاب الإسلامية. ومن هنا جاء (حزب العدالة والتنمية) وهو الحزب الحاكم الان في تركيا، واحدا من هذه الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية المعتدلة، والعاملة على تحقيق الموازنة بين الاتجاهين العلماني – الديمقراطي والاتجاه الإسلامي. وهذا ما دفعنا الى اختيار هذا الحزب كموضوع دراسة، وذلك بالاطلاع على ظروف وأسباب نشأته وتوجهاته السياسية الجديدة تجاه ابرز قضايا السياسة الداخلية في تركيا.

اهمية البحث :

تكمن اهمية البحث في تسليط الضوء على التوجهات السياسية الداخلية لحزب العدالة والتنمية منذ مجيئه الى السلطة أواخر عام ٢٠٠٢ في تركيا من خلال متابعة ورصد ابرز الإصلاحات الداخلية التي انتهجتها الحكومة خلال دورتها الأولى (٢٠٠٢-٢٠٠٧) سواء على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلد مر

بفترة طويلة من الصراع الفكري بين العلمانية والاسلام وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي فيه .

اشكالية البحث :

يتعلق البحث بإشكالية الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي للجمهورية التركية في ظل المتغيرات الدولية والاقليمية والمتزامنة مع وصول حزب العدالة والتنمية وبرنامجه الانتخابي الجديد الذي يحمل مشروعا سياسيا يحاول من خلاله احداث تغيير في السياسة الداخلية وتحييد الصراع بين العلمانية والمؤسسة العسكرية من جهة والتيارات الاسلامية من جهة اخرى. ومن ابرز معالم هذا الموضوع هو انه من الدراسات المعاصرة جدا، وتحتاج الى جهد واسع وكبير في متابعتها

فرضية البحث :

يفترض البحث ان الجمهورية التركية كدولة تأسست منذ عام ١٩٢٣م على يد مصطفى كمال اتاتورك الذي اخذ على عاتقه نقل البلاد الى واقع يختلف جذريا عن الماضي العثماني متبنيا منهج العلمانية الغربية لكل مكونات ومؤسسات الدولة وبكافة الجوانب الامر، مما خلف صراعا مستديما بين القوى الاسلامية ذات التوجهات الدينية والقوى العلمانية التي وجب دستورها الجديد الحفاظ على المبادئ الجديدة من خلال المؤسسة العسكرية، وهذا ما كان يحدث خلال العقود الماضية حتى جاء حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الاسلامي ليرسم منهجا جديدا لهذه الاحزاب يحول دون الصراع والمواجهة مع القوى العلمانية من خلال برنامجه الجديد في السياسة الداخلية.

منهجية البحث :

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الاستقرائي المعزز بالمصادر المهمة لدراسة سياسة الحزب الداخلية خلال فترة حكمه الاولى على الصعيد الداخلي في تركيا، مستخدما منهج البحث التاريخي في اعداد هذه الدراسة بكل تفاصيله الدقيقة سواء في كتابة وتحليل النصوص وسرد الاحداث وثبت الهوامش والمصادر.

هيكلية البحث :

تضمن البحث ثلاثة مبـاحث رئيسة فضلا عن مقدمة وخاتمة وكما يأتي:

المبحث الأول: الأوضاع السياسية الداخلية في تركيا ١٩٢٣-٢٠٠٢: نظرة تاريخية

المبحث الثاني: تأسيس حزب العدالة والتنمية وتشكيل حكومته الأولى ٢٠٠٢-٢٠٠٧.

المبحث الثالث: توجهات الحزب تجاه قضايا السياسة الداخلية في تركيا

وتضمنت خاتمة البحث ابرز الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث من خلال دراسته لهذا الموضوع.

المبحث الأول

الأوضاع السياسية الداخلية في تركيا ١٩٢٣ – ٢٠٠٢: نظرة تاريخية

رافقت تركيا جملة اشكاليات داخلية وخارجية اثر هزيمة الدولة العثمانية امام دول الحلفاء وعقدها لهدنة مودروس في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨م، وقد تصدى لهذه المهمة بين عامي ١٩١٩ – ١٩٢٣م مصطفى كمال باشا الملقب بـ(اتاتورك Ataturk) [١]. حيث تمكن من انتشال تركيا من حالة التمزق والاحتلال الى حالة الوحدة والاستقلال[٢]؛ ففي ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٣م أصبحت انقرة عاصمة رسمية لتركيا. وفي ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٣م اعلن عن قيام الجمهورية التركية. وفي اليوم نفسه انتخب اتاتورك اول رئيس للجمهورية، وفي ٣ اذار/ مارس ١٩٢٤م تقرر الغاء الخلافة الإسلامية، وكان لهذا الاجراء في حينه وقعه الصاعق في العالم الإسلامي. وفي ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٢٤م صدر دستور جديد للدولة التركية الحديثة على غرار النمط الديمقراطي الليبرالي الغربي[٣].

ومن جهة أخرى، شكل اتاتورك حزبا سياسيا بقيادته اسماه (حزب الشعب الجمهوري Cumhuıyet Halk Partısı) ليقود بواسطته حركة التحديث في تركيا، وقد ركز الحزب على ستة مبادئ أساسية هي: (الجمهورية، القومية، الشعبية، العلمانية، الدولية، الانقلابية)، والتي اقرت لتكون في دستور عام ١٩٣٧م[٤].

ولدت الإجراءات التي أحدثها اتاتورك رد فعل لدى الجماعات الدينية[٥] التي عدت تلك الإجراءات استهدافاً متعمداً للتقاليد والرموز الدينية للمجتمع التركي؛ ففضلاً عن إلغاء الخلافة والمحاكم الدينية ومنصب شيخ الإسلام، حذف عبارة (الإسلام دين الدولة الرسمي) من الدستور، الى جانب الغاء التقويم الهجري، واستخدام الحروف اللاتينية بدل الحروف العربية في الكتابة. وقرر ان يكون الاحد العطلة الأسبوعية بدل يوم الجمعة الذي يعد من الأيام المباركة لدى المسلمين، ثم الغاء وزارة الأوقاف،

واغلاق التكايا وزوايا الدراويش وتحريم جميع الطرق الصوفية، ووضع المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وغيرها من الإجراءات[٦].

ان هذه الإجراءات التحديثية التي اريد لها ان تكون على غرار النمط الغربي، قد تركت اثارها المتناقضة داخل المجتمع التركي المعروف بهويته الإسلامية، وكان ظهور الأحزاب الإسلامية فيما بعد رد فعلٍ طبيعي على هذه الإجراءات التي وصفت بالعلمانية.

عند وفاة اتاتورك في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٨م خلفه في الحكم زميله (عصمت اينونو Ismet Inonu)[٧]. واستمر نظام الحزب الواحد والأمة الواحدة والزعيم الواحد[٨]. ثم كانت الحرب العالمية الثانية، ووقوف تركيا على الحياد فيها حتى عام ١٩٤٥م عندما انحازت الى جانب الحلفاء بعد اندحار دول المحور. ورافق ذلك المطالبة بإطلاق الحريات الديمقراطية وإلغاء القوانين الاستثنائية، والدعوة الى إجازة الأحزاب السياسية وإصلاح الأوضاع الاقتصادية[٩].

وفي خضم هذه الموجة من الدعوة الى التعددية الحزبية، طالب رجال الدين بتجديد روحية الإسلام والسماح بأداء الشعائر الدينية ومناقشة المسائل المتعلقة بالتربية الدينية. وقد اخذ البعض من أعضاء (حزب الشعب الجمهوري CHP) يطالب بتعليم الدين في المدارس الرسمية[١٠]. كما نشطت حركة تأسيس الأحزاب السياسية، فإلى جانب (حزب الشعب الجمهوري CHP) ظهرت أحزاب أخرى منها : (حزب النهضة القومية) و(حزب الامة) و(الحزب الديمقراطي Demokrat Partı)، ورافقها أيضا تزايد اعداد الصحف السياسية[١١]. وفي الانتخابات العامة التي جرت في أيار/ مايو ١٩٥٠ فاز الحزب الديمقراطي واصبح (جلال بايار Celal Bayar) رئيسا للجمهورية و(عدنان مندريس Adnan Menderes) رئيسا للوزراء[١٢]. وقد اتخذ الحزب بعد وصوله الى الحكم إجراءات ذات طبيعة إسلامية منسجمة مع دعوته

الانتخابية، حيث كان مرنا معهم لاسيما في السماح بإقامة الشعائر الدينية[١٣] وفي مقدمتها السماح بأداء الأذان باللغة العربية.

وقد انتعشت الحركات السياسية الدينية بعد وصول (الحزب الديمقراطي DP) الى الحكم وهي حركات غلب عليها الطابع الصوفي ومنها: (الطريقة التيجانية) و(الحركة السليمانية) و(الحركة النورسية) فضلاً عن طرق صوفية أخرى منها (الاكبرية) و(البكتاشية) و(المولوية). وقد استغلها بعض السياسيين لأغراض انتخابية، مع هذا تمكنت السلطة التركية من الحد من نشاط هذه الحركات والطرق الصوفية، الا ان البعض عدَّا فترة الانفتاح الكبير على الإسلاميين[١٤].

مع هذا قادت الصراعات السياسية بين الحزب الديمقراطي DP وحزب الشعب الجمهوري CHP، فضلاً عن تردي الأوضاع الاقتصادية، الى قيام المؤسسة العسكرية بانقلاب عسكري في ٢٧ أيار/ مايو١٩٦٠، الذي يعد الأول من نوعه في تركيا منذ تأسيسها عام ١٩٢٣ وانهى حكم الحزب الديمقراطي[١٥]. وتبع ذلك حالة من عدم الاستقرار السياسي في البلاد عبر الحكومات الائتلافية المتعاقبة، وصياغة دستور جديد للبلاد، ثم ظهور حزب جديد برئاسة (سليمان ديميريل Suleyman Demırel) هو (حزب العدالة Adalet Partısı). واستمرت حالة القلق وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وضعف الحكومات الائتلافية المتعاقبة الثلاث التي شكلها ديميريل، وانتهت أخيرا بتدخل الجيش للمرة الثانية ومن ثم اقالة حكومة ديميريل في ١٢ اذار/ مارس ١٩٧١م[١٦]. وقد فتح هذا الانقلاب المجال لسلسلة من الائتلافات الوطنية غير الحزبية التي قادت البلاد حتى انتخابات عام ١٩٧٣م، ثم اختيار فخري قوروتورك Fahrı Koruturk (١٩٧٣ – ١٩٨٠م) ليحل محل جودت صوناي Cevdet Sunay ليتولى رئاسة الجمهورية[١٧].

وقد عدَّ البعض ان عام ١٩٧٠م كان محطة فاصلة في مسيرة الإسلام في تركيا؛ إذ بدأ لأول مرة استخدام مصطلح (الإسلام السياسي). وكان هذا التحول مع (نجم الدين اربكان Necmettın Erbakan)[١٨] الذي شارك في ثلاثة حكومات

ترأسها مرة (بولند اجاويد Bulent Ecevıt) (ممثل اليسار) ومرتين سليمان ديميريل (ممثل اليمين) ومرة رئيسا للوزراء ونائبته (تانسو تشيلر Tansu Cıller) عن (حزب الطريق الصحيح Dogru Yol Partısı)[١٩]. كما ان برنامج الأحزاب التي أسسها اربكان (النظام والسلامة والرفاه والفضيلة والسعادة) تنطلق من أساس إسلامي ثابت، وحاول من خلالها ان يطرح مسالة العلاقة بين الإسلام والديمقراطية، وان يتولى الإسلام قيادة تركيا ولكن بالأسلوب والمنهج الديمقراطي. وقد مهد بذلك الطريق لمن جاء بعده ليعلن ميوله الإسلامية السياسية بشكل واضح[١٩] وبالذات – وكما سنرى – حزب العدالة والتنمية الذي كان وريثا لهذه الأحزاب التي شكلها اربكان.

يعد (حزب النظام الوطني Mıllı Selamet Partısı) اول الأحزاب السياسية برئاسة اربكان في ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠م. الا انه لم يستمر طويلا وتم حله في ٢١ أيار/ مايو ١٩٧١م عقب الانقلاب العسكري الثاني واتهم من قبل الدولة بمخالفته للعلمانية واستغلال الدين لأغراض سياسية[٢٠].

وبعد الانقلاب المذكور عاود اربكان نشاطه السياسي واسس في ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٢م (حزب السلامة الوطني MSP) وتولى رئاسته سليمان عارف أمره. وفي انتخابات ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣م حصل على المرتبة الثالثة ونسبة (١١. ٨%) من الأصوات وعلى (٤٨) مقعد في البرلمان. واصبح اربكان نائبا لرئيس الوزراء في حكومة بولند اجويد (زعيم حزب الشعب الجمهوري) في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤م. وخلال زيارة اجاويد لبريطانيا، صاغ اربكان اكثر القرارات الخارجية خطورة وهو قرار غزو جزيرة قبرص من قبل الجيش التركي[٢١].

كما شارك حزب السلامة الوطني MSP في الحكومة الائتلافية الثانية برئاسة سليمان ديميريل (اذار ١٩٧٥ – حزيران ١٩٧٧م) حيث غدا اربكان نائبا لرئيس الحكومة للمرة الثانية. وفي انتخابات ٥ حزيران/ يوميو ١٩٧٧م تراجع حزب السلامة الوطني MSP بحصوله على (٨.٦ %) من الأصوات وعلى (٢٤) مقعد في البرلمان[٢٢].

ساهم حزب السلامة أيضا في حكومة الجبهة القومية برئاسة سليمان ديميريل (تموز ١٩٧٧ – كانون الأول ١٩٧٧م). كما ساهم كذلك بحكومة بولند اجاويد الائتلافية (كانون الثاني ١٩٧٨ – تشرين الأول ١٩٧٩م) ثم ما يعرف بـ (حكومة الأقلية) برئاسة سليمان ديميريل (٢٤ تشرين الثاني ١٩٧٩ – ١٢ أيلول ١٩٨٠م). كما بدأت محاولة تحالف بين الجناح اليساري من حزب الشعب الجمهوري وحزب السلامة ضد تدابير تقييد الحريات التي أقدمت عليها حكومة ديميريل، لا سيما بعد تصاعد حوادث العنف السياسي بشكل لم يسبق له مثيل في تركيا. كما نشط حزب السلامة في الدعوة الى التحرك الإسلامي، فقد وقف هذا الحزب ضد مشروع قانون في البرلمان يدعو الى (محاربة الإرهاب). كما قاد حزب السلامة في مطلع أيلول ١٩٨٠م تظاهرات صاخبة في مدينة قونية ورفع المتظاهرون شعار (تركيا إسلامية) وقد فسرت الجهات العلمانية ومنها المؤسسة العسكرية بأن ذلك دعوة الى إقامة (دولة إسلامية) والعمل على الغاء المبادئ الكمالية[٢٣].

لقد دفعت كل هذه الحوادث المؤسسة العسكرية الى التحرك على جناح السرعة ونفذت ما يعرف بـ (الانقلاب العسكري الثالث) من نوعه في ١٢ أيلول ١٩٨٠م بقيادة الجنرال كنعان افيرن Kenan Evren الذي غدا رئيسا للجمهورية بعد الانقلاب. وتبع ذلك فرض حضرا على حزب السلامة وأحزاب أخرى لمدة محددة بموجب دستور ١٩٨٢م الذي حل محل دستور ١٩٦١م. كما صدر قانون جديد للانتخابات في ٢٨ اذار ١٩٨٣م[٢٤].

لم يدم تجميد الأحزاب طويلا، فبعد ثلاث سنوات اصدر قادة الانقلاب (قانون الأحزاب السياسية الجديد لسنة ١٩٨٣م) وبموجبه تشكلت عدة أحزاب[٢٥]. اما الإسلاميون فقد نشطوا هم بدورهم واقدموا على تأسيس (حزب الرفاه Refah Partısı) ليكون بمثابة الوريث الشرعي لحزب السلامة الوطني المنحل[٢٥].

تأسس (حزب الرفاه) في ١٩ تموز/ يوليو ١٩٨٣م بزعامة احمد تكدال ، ثم الت رئاسته بعد ذلك لنجم الدين اربكان. وقد شهد هذا الحزب تقدما مطردا في كل الانتخابات اللاحقة لا سيما البلدية منها. ثم جاءت المفاجأة الكبيرة في الانتخابات

العامة التي جرت في ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥م، حيث حصل هذا الحزب على نسبة (٢١.٤%) من الأصوات و (١٥٨) مقعدا في البرلمان. اثر ذلك تشكلت حكومة ائتلافية من (حزب الرفاه) و(حزب الطرق الصحيح) الذي تتزعمه تانسو تشيلر في ٢٩ حزيران / يونيو١٩٩٦م. وبهذا يصبح اربكان اول رئيس وزراء من الإسلاميين في تاريخ الجمهورية التركية الحديثة يصل الى الحكم عن طريق الصيغة الديمقراطية عبر الانتخابات[٢٦].

مع ذلك، لم يرق للعلمانيين ومنهم المؤسسة العسكرية إجراءات حكومة اربكان وشاركتها في ذلك الأحزاب العلمانية وصحافتها ورجال الاعمال، فضلاً عن التأثيرات الخارجية الامريكية و(الإسرائيلية)؛ ففي ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩٧م وجه (مجلس الامن القومي التركي) بيانا بدا وكأنه (انذار) الى حكومة اربكان مكونا من (١٨) اجراء مؤكدا على ضرورة تطبيقها ومنها، منع اية دعوة تؤيد تطبيق الشريعة الإسلامية، حظر ارتداء الحجاب، اغلاق مدارس تعليم القران الكريم، تحريم العمل ضد النظام العلماني، اعتبار الاتجاه الإسلامي (خطر رجعي)، تصاعد نشاط الإسلاميين في مختلف قطاعات التعليم والمرافق الاقتصادية[٢٧].

كانت هذه الضغوطات، كما يظهر، اكبر مما تحمله حكومة اربكان، وهو ما أدى إلى قيام أربكان بتقديم استقالته من الحكومة في ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٩٧م بعد اقل من سنة على تشكيلها. ولم تكتف المؤسسة العسكرية بذلك، بل أوكلت الى حكومة مسعود يلماز (التي حلت محل حكومة اربكان) بتنفيذ قرارات ٢٨ شباط السابقة الذكر لاسيما المتعلقة منهم بالتعليم ومنع الحجاب. فضلا عن تقديم بعض أعضاء حزب الرفاه الى المحكمة بتهمة قيام حزب الرفاه بأنشطة تمس النظام العلماني للدولة. وبالفعل بدأت المحكمة جلساتها بين (أيار ١٩٩٧ – ١٦ كانون الثاني ١٩٩٨م) وقررت حل حزب الرفاه ومصادرة ممتلكاته. كما جرى فصل اربكان ونواب اخرين من حزبه من عضوية البرلمان ومنعهم من ممارسة العمل السياسي لمدة خمس سنوات. وبهذا انطوت صفحة اول حكومة إسلامية في تركيا[٢٨].

لم يقتصر الامر على ذلك، بل اشتدت الحملة على الإسلاميين بصورة اكثر؛ ففي ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٨م اصدر قادة القوات المسلحة بلاغا يحذر من (انتهاك المبادئ الجمهورية والعلمانية في الدولة)، فضلا عن سجن رئيس بلدية استنبول (رجب طيب اردوغان Recep Tayyıp Erdogan) الذي (أصبح رئيس حزب العدالة والتنمية – كما سنرى –) لمدة عشرة اشهر[٢٩]. ثم تمت إحالة (١٦) رجل اعمال في (شركة دوست للتأمين) امام محكمة امن الدولة بسبب اتهامهم بـ(الرجعية)[٣٠].

وبهذا كانت غاية العسكر تدمير البنى التحتية للإسلاميين ومنها اغلاق المرحلة المتوسطة من معاهد التعليم الديني المسماة (امام – خطيب). فضلا عن منع إعطاء اية التزامات مشاريع شركات يملكها رجال اعمال مسلمون، بل احيل الكثير من هذه الشركات الى القضاء بتهم مختلفة، مما أدى الى هجرة مكثفة لرأسمال الإسلاميين الى خارج تركيا[٣١].

وفي ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨م بدأ المدعي العام لمحكمة امن الدولة في انقرة بالتحقيق في الملفات التي قدمت ضد (٣١) من أعضاء حزب الرفاه المنحل ومنهم اربكان نفسه ووجهت لهم تهمة (خرق القانون التركي) و(السعي لتأسيس دولة إسلامية) و(دعم منظمات إسلامية إرهابية). والطريف بالامر ان المدعي العام طلب محاكمتهم وإصدار (حكم الإعدام) عليهم[٣٢]. من هذا يظهر من كل الإجراءات هذه هي تشديد القبضة على الإسلاميين وتشتيت شملهم، او اخماد نشاطهم على الأقل.

وكـما سنـرى، فان (حزب العدالة والتنمية Adalet ve Kalkınma Partısı) الذي ترعرع جل اعضاءه ومنهم زعيم هذا الحزب (رجب طيب اردوغان) في أحضان هذه الأحـزاب الإسـلامية الانفة الذكر لا سيما من خلال حزبي الرفاه والفضيلة الذي جرى حظره أيضا، ثم انقسامه فيما بعد الى حزبين هما : السعادة، وحزب العدالة والتنمية.

المبحث الثاني

تأسيس حزب العدالة والتنمية وتشكيل حكومته الأولى ٢٠٠٢ – ٢٠٠٧م

بعد قرار حظر (حزب الفضيلة Fazılet Partısı)، اصبح النواب التابعون له بصفة نواب مستقلين، ثم سرعان ما عاد الانقسام بينهم اذ شكل رجائي قوتان Recaı Kutan (حزب السعادة Saadet Partısı) في ٢٠ تموز/ يوليو ٢٠٠١م الذي يمثل (التيار المحافظ) ، في حين اعلن (التيار الإصلاحي التجديدي) بزعامة رجب طيب اردوغان تأسيس حزب جديد هو (حزب العدالة والتنمية) في ١٤ اب / أغسطس ٢٠٠١م، وقد انضم للحزب الأخير (٥١) نائبا من نواب حزب الفضيلة المنحل، بينما انضم (٤٨) نائبا الى حزب السعادة الذي يعد منهجه امتدادا لحزب الفضيلة[٣٣].

وعند الإعلان عن تأسيس حزب العدالة والتنمية، اخذت قيادة الحزب في الحسبان اعتماد أساليب جديدة في العمل السياسي تحول دون احداث مواجهة مع النظام العلماني وطبيعته المتجذرة، ثم تجنب إعطاء المبررات لتكرار ما حصل مع حزبي الرفاه والفضيلة[٣٤].

اتخذ الحزب اسما مختصرا هو (اق – AK) التي تشكل كلمة مستقلة بمعنى (ابيض) الذي يفيد النور والتنوير والأيام البيضاء الواعدة. اما شعار الحزب فهو : (انفتاح على التنوير وانغلاق على العتمة) الذي تعبر عنه (لمبة الكهرباء ذات الشرارات السبعة)[٣٥].

كانت قائمة الأعضاء المؤسسين للحزب تضم (٧٤) شخصا من الجامعيين والمثقفين ورجال القانون، معظمهم من الوجوه الجديدة. كما انضمت للهيئة التأسيسية للحزب (١٣) امرأة بينهن (٤) محجبات وفيهن مطربة وممثلة وطبيبة ومعلمة، وبعض

من الرموز الرياضية المشهورة و(٨) من رجال الاعمال، فضلا عن خمسين نائبا سابقا من حزب الفضيلة المنحل المحظور. كما انضم اليه فئة من أحزاب قومية وعلمانية ومنهم مؤسس (حزب الوطن الام Anavatan Partısı) فاتح دريم[٣٦]. في حين تولى رجب طيب اردوغان زعامة الحزب وأول امين عام له، والى جانبه (عبدالله غل Abdullah Gul)[٣٧] ويشار ياكيش. اما (بولند ارنيتش) (النائب عن منطقة مانيسا) فقد غدا رئيسا للمجموعة البرلمانية للحزب[٣٨]. ثم عقد المؤتمر التأسيسي للحزب تحت شعار (العمل من اجل تركيا واستقطاب شرائح مختلفة من المجتمع)، ومن هنا حرص هذا الحزب في حفل الإعلان عن تأسيسه على الوقوف مساحة ملحوظة من الجميع. وتقدم اردوغان في كلمته التي افتتح بها حفل تأسيس الحزب بموازنة دقيقة و(مثالية) في توجهه الجديد، فهو (لم يذكر اتاتورك) في خطابه مرة واحدة، كما انه (لم يذكر الإسلام) او أي إشارات او مآثر إسلامية، واكد ان منظومته الفكرية التي يستند اليها هي (الإعلان العالمي لحقوق الانسان) و(الاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية). فكان بذلك الحزب الوحيد في تركيا الذي اكد على مرجعيات فكرية سياسية كهذه[٣٩]. وفي الوقت نفسه اعلن اردوغان في مؤتمره الصحفي هذا: "**انها صفحة جديدة طويت لشعبنا**"، ثم اكد على مسألة (الشفافية التامة) و(الديمقراطية) التي ستكون ركيزة حزبه الجديد هذا[٤٠].

من هنا يظهر ان اردوغان حاول ان يبعث برسالة للمؤسسة العسكرية والقوى العلمانية، لاسيما باستعانته بجملة مشهورة قالها المفكر الفرنسي فولتير والقائلة: "**انا قد لا اوافقك الرأي، لكني اضحي بنفسي من اجل حريتك في قول ما تريد**". وبهذا حاول النأي بحزبه عن كونه (حزبا إسلاميا) خاصة وان هذا الحزب قد عرف عن نفسه كونه (حزب محافظ ديمقراطي) أو من (المحافظين الديمقراطيين) فهو يجمع في

طيات تشكيلته عدة تيارات هي : (التيار المنشق عن اربكان والتيار المنشق عن حزب الحركة القومية والتيار الليبرالي العلماني المنشق عن أحزاب علمانية مختلفة). وفي ضوء ذلك لا يمكن وضع حزب العدالة والتنمية في ملف التيار الإسلامي التقليدي، لكنه يعد اشبه ما يكون بـ(مدرسة جديدة) في التفكير والممارسة لدى فئة من الإسلاميين الاتراك[٤١].

ومن جهة أخرى اكد عبدالله غل أيضا على هذه المعطيات الجديدة لحزبه بعد يوم واحد من تأسيس الحزب، لاسيما من خلال تأكيده على البعد الشامل للحزب بقوله: "**ان حزبنا ليس حزبا دينيا، ونحن نعمل على ضمان تمثيل الجميع، وفي عداد مؤسسينا محجبات وسافرات وملتحون وغير ملتحين، ان الحزب السياسي ليس وسيلة للتبليغ بل للخدمة، وهدفنا التطبيق والعمل على تعميم مفهوم جديد في السياسة** "، مضيفا " **ان الديمقراطية والإسلام لا يتناقضان**". [٤٢]

ومن جهة أخرى اكد اردوغان ان حزبه يختلف عن الخط الذي اختطه استاذه اربكان، وانه سيكون بعيدا عن (الجمود الفكري) الذي نهجه تيار الإسلام السياسي، وانه لا يرى ان يقع في الأخطاء التي وقع فيها اربكان، لا سيما في قوله : "**انه يتجنب استخدام مصطلح إسلامي**" فحزبه حزب محافظ ديمقراطي، ولا نية لحزبه ان يقيم نظاما دينيا او إسلاميا في تركيا. كما اكد اردوغان على ان حزبه الجديد يعتمد على (العقل والحوار) وسيضم جميع أفكار المجتمع التركي ولن يعادي طبقة من الطبقات لاسيما الجيش. ووفق هذه الثوابت والتصريحات من قادة الحزب الجديد، فهو يؤكد التزامه بالنظام العلماني للدولة وعدم تبنيه أي توجهات تهدف الى تطبيق الشريعة الإسلامية في الحكم. [٤٣]

في ضوء قراءة عامة لمجمل تصريحات قادة الحزب بعد التأسيس، يستخلص ان الحزب اكد على جملة مبادئ واهداف أساسية ، وابرزها:[٤٤]

١. تلبية الاحتياجات الثلاث : العدالة، الحرية، لقمة العيش.
٢. تركيزه على ان العلمانية لا تتقاطع مع الدين.
٣. رفضه للزعامة الفردية داخل الحزب.
٤. تأكيده على ان الحريات والحقوق الأساسية مكفولة ومصانة.
٥. الحفاظ على القيم الأخلاقية التي تعد بمثابة تراث الشعب التركي ورفض الحزب لكل اشكال التعذيب والاذلال.
٦. الحفاظ على وحدة الدولة التركية ومبدأ الجمهورية المركزية الموحدة.
٧. القيام بأعمال الخصخصة لصالح البلاد وضمان عدالة الضرائب وتخفيضها وتوزيعها بشكل ينسجم مع البيئة الاجتماعية للبلاد.
٨. التأكيد على ضرورة اعداد دستور جديد، وإعادة النظر بقانوني الأحزاب والانتخابات بشكل ينسجم ومتطلبات الحياة العصرية.

ومن الجدير بالذكر ان هذه الأهداف الأساسية للحزب، قد اكد عليها أيضا بشكل او باخر، في (برنامجه الانتخابي) كما سنرى، تلك الانتخابات التي خاضها مع الأحزاب الأخرى، والتي كانت عاملا مشجعا له للوصول الى السلطة[٤٥].

جاء وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم في تركيا، اثر الانتخابات المبكرة التي كانت دوافعها تفاقم الازمة الاقتصادية والانقسامات السياسية داخل السلطة الحاكمة. وعشية الانتخابات كانت الاستطلاعات تشير الى فوزه بهذه الانتخابات. مع هذا تمكن الحزب من تجاوز المضايقات التي تعرض لها خلال الحملة الانتخابية، وبدأ من خلال (برنامجه الانتخابي) يركز على شعاراته وأهدافه

لتشمل عموم البلاد، جاعلا من حقوق الانسان والحريات الأساسية وإيجاد حلول لمشاكل تركيا الداخلية والخارجية هاجسه الأول في ذلك[٤٦].

وخلال هذه الحملة الانتخابية التي جرت في تركيا عشية الانتخابات العامة، طرح حزب العدالة والتنمية برنامجه الانتخابي والذي اطلق عليه تسمية (برنامج التنمية والتحول الديمقراطي والمؤسساتي)، وضمن سياق دراستنا هذه، اوجز هذا البرنامج من حيث السياسة الداخلية بما يلي : التأكيد على المبادئ الاتاتوركية بوصفها عنصر الحفاظ على السلم الاجتماعي، ورفض استخدام القيم الدينية للأغراض السياسية، وجعل الدولة دولة قانون مع الاقتراح لكتابة دستور جديد يستند لحريات وحاجات المجتمع، وزيادة رفاهية الشعب الاقتصادية وغيرها من الأمور التي طرحها لبناء سياسة داخلية متماسكة[٤٧].

جرت الانتخابات في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، وكانت المفاجأة السياسية الكبيرة هي الفوز الساحق لحزب العدالة والتنمية فيها بحصوله على نسبة (٣٤.٢٩ %) من الأصوات، في حين حصل حزب الشعب الجمهوري بزعامة دينيز بايكال، على نسبة (٣٤ , ١٩ %) وكان ترتيبه الثاني، وفشلت بقية الأحزاب في الانتخابات من الدخول الى البرلمان[٤٨].

بعد فوزه في الانتخابات قدم حزب العدالة والتنمية لائحة بتشكيلة حكومته في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢م، وضمت القائمة (٢٤) وزيرا بدلا من (٣٣) بعد موافقة رئيس الجمهورية احمد نجدت سيزر عليها، وتولى رئاستها في بادئ الامر عبد الله غول، ثم تولى رئاسة الحكومة اردوغان بعد فوزه بالانتخابات الفرعية ودخوله البرلمان بدلا من غول فيما بعد[٤٩].

المبحث الثالث
توجهات الحزب تجاه قضايا السياسة الداخلية في تركيا

كان على حزب العدالة والتنمية بعد فوزه هذا وتولي الحكم في تركيا ان يواجه جملة تحديات داخلية يتوقف على ضوئِها مدى نجاحه في حلها وفي قيادة السلطة ، وفيما يأتي أهم القضايا الداخلية التي كان للحزب رؤيته وموقفه الخاص تجاهها:

أولا: العلمانية والمؤسسة العسكرية :

حرص قادة حزب العدالة والتنمية منذ الوهلة الأولى على ارسال رسائل تطمين الى المؤسسة العسكرية، بأن الحزب سوف يلتزم بمبادئ الجمهورية، وأن العلمانية هي الطريق الأمثل للوصول الى الديمقراطية، وأن هدف الحزب هو ليس إقامة دولة دينية بل حرية الدين(٥٠). وكان أردوغان قد أعلن في اول مؤتمر صحفي له عقده بعد فوزه، نقلا عن مصطفى كمال اتاتورك بأن "**الحاكمية للشعب دون قيد او شرط**". كما أكد ان كل مواطن هو حر في معيشته الشخصية ولن يدان أحد بسبب أفكاره او طريقة معيشته(٥١). اما عبدالله غل (نائب زعيم الحزب) فاكد من جهته تصوره نحو تطمين العلمانيين بقوله : "**نحن لسنا حزبا دينيا، نريد ان نثبت ان المجتمع المسلم يمكن ان يكونَ شفافا وديمقراطياً ومتآلفاً مع العالم الحديث**"(٥٢).

كما أكد اردوغان في مناسبة أخرى ان حزب العدالة والتنمية يمثل "**القيم المشتركة لسكان تركيا المسلمين المعتدلين، ويهدف الى تعزيز الهوية العلمانية والديمقراطية للمجتمع التركي من دون الابتعاد عن أساس الدولة** ". (٥٣)

Regional Studies Journal, Vol.15, No.47, January 2021 (63-94)
Print ISSN: 1813-4610 Online ISSN: 2664-2948

وفي واقع الامر، كان الهدف الأول لأردوغان ورفاقه في الحزب هو نزع الشكوك التي تساور العسكر بأهدافهم وخلق مناخ من الثقة بهم. وبعد فوز حزبه أعلن أردوغان بأنه يلتزم (بإرث اتاتورك) عند زيارته لضريحه بمناسبة مرور (٦٤) سنة على وفاته. [٥٤]

وعندما قدم أردوغان برنامج حكومته في ١٨ آذار/ مارس ٢٠٠٣م الى المجلس الوطني التركي الكبير، استحضر فيه جهود أتاتورك في بناء الدولة التركية الحديثة، مؤكدا من جديد التزام الحزب (بالمبادئ الأتاتوركية) وانه (حزب ديمقراطي اجتماعي محافظ) وتجنب كل ما يستفز او يثير المؤسسة العسكرية والعلمانيين[٥٥].

مع ذلك، انقسمت القوى العلمانية في كيفية التعامل مع هذا الحزب الجديد، فمنهم من رأى فيه بأنه امتداد للأحزاب الإسلامية التقليدية، ومنهم من رأى خلاف ذلك وانه قد حان الوقت لفتح صفحة جديدة في التعامل مع المعطيات الجديدة، لاسيما مع اقتراب تركيا من أبواب الدخول الى الاتحاد الأوربي الذي يطالب بالمزيد من الديمقراطية والحد من دور العسكر في الحياة السياسية، ورأوا في هذا الحزب (توجها إسلاميا محافظا ومعتدلا توفيقيا) مما يطمئن حلف تركيا مثل الولايات المتحدة الامريكية و(اسرائيل)، وخاصة بعد احداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وإمكانية فتح الحوار مع قيادات هذا الحزب[٥٦]

ثانيا: توجهاته الاقتصادية :

اكد حزب العدالة والتنمية بعد اعلان فوزه بالانتخابات على أهمية العامل الاقتصادي؛ فقد ادرك أردوغان ان بقاء حزبه في السلطة مقترن بمواجهة التحديات

الاقتصادية والقدرة على النهوض بالاقتصاد التركي وتأمين ظروف العيش والعمل والحقوق[٥٧].

لقد عدَّ الحزب ان سبب الازمة الاقتصادية هو الفساد السياسي وضعف الثقة بالحكومة ومؤسساتها. وحدد الحزب مبادئ الإصلاح بأساسياتٍ عديدةٍ منها: قوة الإرادة السياسية، والاستقرار السياسي، والمصداقية، وضبط الانفاق العام، والإدارة الاقتصادية الصادقة. كما رأى الحزب أيضا إعادة هيكلية مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية لتتوافق مع (اقتصاد حر ليبرالي). فضلا عن تأييد الحزب لبرامج صندوق النقد الدولي مع ملاحظات في الجانب الاجتماعي. [٥٨]

ومع ان تركيا تمكنت بعد مضي عامين من حكم الحزب من ان تتجاوز ازمتها الاقتصادية الى حد ملحوظ. وقد صرح اردوغان بأن تركيا لا توجد امامها صعوبات في تسديد قروض صندوق النقد الدولي، وانها ستكون قادرة على الوقوف على قدميها بدون دعم من هذا الصندوق، اذا سار كل شيء على ما يرام. مع هذا، فان اقتصاد تركيا يواجه تركة من الديون الأجنبية والمحلية، الى جانب معدلات البطالة التي تفوق (٩%) حتى منتصف عام ٢٠٠٤م، وان ربع سكان تركيا البالغ آنذاك (٧٣) مليون نسمة يعيشون تحت خطر الفقر، على الرغم من تقلص التضخم وارتفاع الصادرات. [٥٩]

ثالثا: مسألة الحجاب :

تعد مسألة الحجاب من المشكلات الأكثر جدلا وحديثا في الساحة التركية، لاسيما في الدوائر الرسمية وخاصة في محيط الجامعات. كما كانت من اهم المشكلات التي يواجهها الإسلاميون مع النظام العلماني[٦٠].

في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨ نظم الإسلاميون مسيرةً وسط اسطنبول احتجاجا على تقييد الممارسات الدينية في الكليات. وجاءت التظاهرة في ذكرى تأسيس المجلس الأعلى للتعليم (مجلس محافظ علماني) شكله الحكم العسكري في أوائل الثمانينات لإدارة الجامعات، إذ اتخذ المجلس قرارا يقضي بمنع كل طالبة ترتدي غطاء الرأس من متابعة دراستها في الجامعات التركية[٦١]. وبدأت التظاهرة عندما خرج نحو (٥٠٠) رجل من صلاة الجمعة في مسجد بايزيد، ثم انتقلت الى وسط المدينة، وردد المتظاهرون هتافاتٍ كمثل (اكسروا اليد التي تمس الحجاب) و(الله اكبر). وازدادت شدة التظاهرة عند مرورها امام مكتب رئيس بلدية اسطنبول رجب طيب اردوغان. وقد استخدمت الشرطة الهراوات ومضخات المياه لتفريق المتظاهرين. وهكذا اصبح (الحجاب) المظهر الرئيس للمقاومة في مواجهة الحملة التي تشنها السلطات التركية على الأنشطة الإسلامية[٦٢].

وفي ٢ أيار/ مايو ١٩٩٩ حدث ما لم يكن في الحسبان حينما اصرت النائبة عن حزب الفضيلة مروة قاوقجي Merve Kavakcı دخول قاعة البرلمان وهي مرتدية الحجاب فقامت قائمة العلمانيين وعلى رأسهم بولند اجاويد. ثم حدث العكس عندما خلعت النائبة عن الحركة القومية نسرين أونال حجابها عند عتبة البرلمان لترتديه خارجا. فكان هذان النقيضان يعكسان حالات من المشاهد التي تواجه الحركات الإسلامية في صراعها مع القوى العلمانية في تركيا[٦٣].

ومن هنا، ظهرت مسألة (الحجاب) كمشكلة كان يتوجب على حزب العدالة والتنمية إيجاد الحلول لها[٦٤]. لكن اردوغان لم يعطها الأولوية في برنامج حزبه[٦٥]. ومع ذلك كانت معظم زوجات قادة الحزب يرتدين الحجاب، كما ان زوجات (١٤) من اصل (٢٥) وزيرا في الحكومة التي شكلها عبدالله غل كنَّ محجباتٍ، بما في ذلك

زوجة اردوغان زعيم الحزب، وكذلك زوجة نائبه عبدالله غل وزوجة رئيس البرلمان بولنت ارينتش. فضلاً عن ست نساءٍ محجباتٍ من اصل (١٣) امرأةً كنَّ من الأعضاء المؤسسين للحزب[٦٦].

ويظهر ان رجب طيب اردوغان كان يتحاشى أي استفزاز للقوى العلمانية، حتى انه، وفق احد المصادر، ارسل ابنته المحجبة الى الولايات المتحدة الامريكية لتدرس هناك، بسبب رفض الجامعات التركية – كما سبق القول – قبول طالبات محجبات فيها[٦٧].

ومن هنا لم يرد اردوغان ان يستخدم الحجاب كأداةٍ سياسيةٍ حتى انه تراجع عن وعوده السابقة للفتيات التركيات بارتداء الحجاب في الجامعات والمدارس والمؤسسات الحكومية، وكان يخشى ان يدفع ثمن ذلك باهضا على حد قوله، داعيا أنصاره للتحلي بالصبر وان الوقت كفيل بحل هذه المشكلة. وكان عدد من أعضاء الحزب يرون أن الحلَّ الصائب لهذه المسألة يكمن بتنفيذ بعض بنود الدستور، فضلا عن التفاهم الاجتماعي بشأنها. بل رأى بعضهم فيها بأنها (مشكلة هامشية) اذا قورنت بمسالة (توفير فرص العمل للعاطلين). في حين عدَّ اخرون من (حزب السعادة) الإسلامي المنافس لحزب اردوغان ان (الحجاب هو اقل حقوق المرأة)[٦٨].

من جهة أخرى، حرص اردوغان ونائبه غل، على عدم اصطحاب زوجتيهما المحجبتين. كما حرصا على اختيار امرأة غير محجبة هي الوزيرة الوحيدة في الحكومة، الى جانب عدم ترشيح أي امرأة محجبة للانتخابات النيابية. وهناك من يرى انه اذا فشل اردوغان في إعادة الحجاب الى الجامعات بهذا يكون قد اخفق في اول امتحان له امام الناخب الإسلامي الذي يعتز برمزية الحجاب[٦٩]. مع هذا، وكما

يظهر، فان حزب العدالة والتنمية قد ارتأى بشكل عام تأجيل النظر بمسألة الحجاب الى حين حلها بما لا يثير معارضة العلمانيين[٧٠].

رابعا : المشكلة الكردية :

تعد المشكلة الكردية من ابرز المشكلات التي عانت منها تركيا في تاريخها الحديث. وقدم حزب العدالة والتنمية رؤية شمولية بهدف معالجة هذه المسألة المزمنة، لاسيما وان رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان اعترف بوجود مشكلة كردية في بلاده، وان حلها يرتبط بمبادئ الجمهورية والنظام الدستوري. ولهذه الغاية اقدم اردوغان على زيارة ديار بكر في ١٢ آب/ أغسطس ٢٠٠٥ وأعلن بأن حكومته ستسعى إلى تسوية هذه المشكلة بمزيد من التشريعات الديمقراطية ومنها الاعتراف بالحقوق الثقافية للأكراد، والحفاظ على تراثهم مع بقاء اللغة التركية هي اللغة الرئيسة والرسمية في المعاملات القانونية، والسعي لإنهاء حالة الطوارئ التي تتبعها الحكومة في جنوب شرق تركيا، واتباع سياسة اقتصادية تجلب الرفاه للمنطقة عن طريق القيام بمشاريع التنمية والنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي في هذه المنطقة[٧١].

لكن نشاط (حزب العمال الكردستاني Partıya Karkeren Kurdıstan) المسلح بقي في مقدمة المعوقات التي اعترضت حكومة اردوغان لمعالجة هذه المشكلة، لاسيما وان محاولات تركيا للانضمام للاتحاد الأوربي اقترن بإصلاحات بضرورة إيجاد حلول لها كالاعتراف بوجود قوميات أخرى غير التركية، الى جانب تعزيز الديمقراطية، وتنشيط الاقتصاد الحر في البلاد[٧٢].

الخاتمة والاستنتاجات

يعدَّ حزبُ العدالة والتنمية حزباً ديمقراطياً محافظاً ذا توجهٍ إسلامي معتدل بخلاف الأحزاب الاسلامية التقليدية السابقة التي ساهمت في الحكم، ودخلت في مواجهةٍ مع المؤسسة العسكرية والعلمانيين في تركيا، منذ عام ١٩٧٠م على نحو خاص، إذ شكلت هذه المواجهةُ احد ابرز الصراعات الفكرية والممارسات السياسية في تركيا المعاصرة منذ تأسيسها على يد اتاتورك عام ١٩٢٣م ، والتي عرفت لدى الباحثين بالصراع على الهوية بين العلمانية والاسلام، ووفقا لما تقدم يمكن ان نضع اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث في سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه القضايا الداخلية في تركيا خلال فترة حكمه الاولى ٢٠٠٢ – ٢٠٠٧م بما يأتي:

١. إن مجيء هذا الحزبَ الى الحكم في تركيا، بعد فوزه في انتخابات عام ٢٠٠٢م، يمثل مفاجأةً كبيرةً في الأوساط التركية والإقليمية والدولية، فقد طرح هذا الحزبُ منهاجا واهدافا سياسية جديدة حاول من خلالها ان ينفي عنه صفة (الحزب الديني) ويعدُّ تجربته في الحكم (تجربة إسلامية جديدة معتدلة) تختلف على حد قول قادته عن مناهج وتجربة الأحزاب الإسلامية السابقة .

٢.أعلن الحزب انه ليس هناك تقاطعٌ بين (الديمقراطية والإسلام) أو(العلمانية والإسلام). وتوجه الى جميع شرائح وفئات المجتمع التركي (من اليمين واليسار) وطرح فكرة التفاهم معها من اجل نهضة تركيا.

٣. اعتقد الحزب ان تجربته هي فريدة من نوعها برفعها شعار (الإسلام المعتدل) الذي ينسجم مع تراثه الإسلامي ومع محيطه العربي والإسلامي والدولي.

٤. ايقن الحزب بعد صعوده الى الحكم مواجهةَ قضايا مهمةٍ على الصعيد الداخلي في تركيا وعليه معالجتها، منها، مستقبل العلاقة مع المؤسسة العسكرية والعلمانيين، وإشكالية القضايا الاقتصادية، ومسألة الحجاب التي فضَّل معالجتها

في الوقت المناسب، الى جانب القضية الكردية التي كان حلُّها معقداً وما زال بين مدٍ وجزرٍ.

٥. حقق الحزب في نهاية هذه التجربة السياسية نجاحا اخر تمثل بفوزه في الانتخابات للمرة الثانية في صيف ٢٠٠٧م، التي أوصلت عبدالله غل لمنصب رئاسة الجمهورية، مع احتفاظ اردوغان برئاسة الحكومة. وربما هذا يدل على الشعبية التي تمتع الحزب فيها خلال تجربته هذه.

الهوامش والمصادر

(١) مصطفى كمال باشا والملقب بأتاتورك فيما بعد ولد في مدينة سالونيك في ولاية مقدونيا عام ١٨٨١م، وتخرج من الكلية الحربية في استانبول عام ١٩٠٥ برتبة نقيب وفي عام ١٩٠٩ عين مدربا للفيلق الثالث في سالونيك، شارك خلالها في العمليات الحربية في ألبانيا، ثم نقل إلى القيادة العامة في استانبول عام ١٩١١، وشارك في الحرب التركية الايطالية في ليبيا عام (١٩١١ – ١٩١٢) وحروب البلقان (١٩١٢ – ١٩١٣). وفي عام ١٩١٣ عين ملحقا عسكريا في صوفيا، وشارك في العمليات العسكرية خلال الحرب العالمية الأولى، وعين قائدا لإحدى فرق الفيلق التاسع عشر في تراقيا الشرقية، ثم لمجموعة من الفرق في جبهة الدردنيل ونجح في رد هجمات الحلفاء في منطقة غاليبولي عام ١٩١٥. وفي عام ١٩١٦ عين قائدا للفيلق السادس عشر في أدرنة. رقي إلى رتبة عميد ثم حصل على لقب باشا ونقل إلى الجبهة الشرقية في عام ١٩١٧ وأصبح قائدا للجيش الثاني في جبهة القفقاس ثم الجيش السابع في جبهة فلسطين. وفي نهاية عام ١٩١٧ حصل على منصب مهم في البلاط وهو (ياوران) أي مرافق السلطان. وفي آب عام ١٩١٨ عين مرة أخرى قائدا للجيش السابع في فلسطين وبعد توقيع هدنة مودروس في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨م عاد إلى استانبول ثم عين مفتشا للقوات العثمانية في شرق الأناضول عام ١٩١٩، قاد حركة المقاومة الوطنية في البلاد، أصبح الرجل الأول في بناء وتأسيس الجمهورية التركية الحديثة حتى وفاته عام ١٩٣٨.. للمزيد من التفاصيل ينظر مصطفى الزين، أتاتورك وخلفاءه، ط١، (بيروت، دار الكلمة للنشر، ١٩٨٢)، ص ٢٧ ؛ محمد عزة دروزة : تركيا الحديثة. (بيروت. مطبعة الكشاف، ١٩٤٦)، ص ٩، وأيضا :

Berth Georges Caulis : Turk Milliyetgiligi , (Istanbul , 1981). S.71

(٢) سعد عبد العزيز مسلط الجبوري، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٨٣ – ١٩٩١ : دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٧، ص ١٠.

(٣) إبراهيم خليل احمد وخليل علي مراد، ايران وتركيا : دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، دار الكتب للطباعة والنشر، (الموصل، ١٩٩٢)، ٢٤٣.

(٤) محمد نور الدين، حجاب وحراب : الكمالية وازمات الهوية في تركيا، رياض الريس للكتب والنشر، (بيروت، ٢٠٠١)، ص ٢٥٩.

(٥) الجبوري، المصدر السابق، ص ١١.

(٦) فرهاد انور محي الدين، " الدين والسياسة في تركيا "، مجلة شؤون إسلامية، مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية، (السليمانية)، العدد ١ – ١٠ تشرين الأول ١٩٩٨، ص ٢٠.

(٧) كان سياسيا وعسكريا، ولد عام ١٨٨٤، شغل منصب رئاسة أركان حرب الجيش التركي أثناء حرب الاستقلال التركية ١٩٢٠ – ١٩٢٢، تولى رئاسة الوزراء حتى عام ١٩٣٧ وخلف مصطفى كمال باشا في رئاسة الجمهورية (١٩٣٨-١٩٥٠).. للمزيد من التفاصيل ينظر :

Ismail. H. Tokin : Ismet Inonu ; (Ankara, 1946), SS 10-20

(٨) محمد نور الدين، المصدر السابق، ص ٢٦٠.

(٩) احمد ومراد، المصدر السابق، ص ٢٦٣.

(١٠) طلال يونس الجليلي، التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية ١٩٤٥ – ١٩٨٣، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، كلية التربية، ١٩٩٩، ص ٥٠.

(١١) احمد ومراد، المصدر السابق، ص ٢٦٣.

(١٢) الجبوري، المصدر السابق، ص ١٢.

(١٣) الجليلي، المصدر السابق، ٥٣ ؛ محي الدين، المصدر السابق، ٢٠.

(١٤) جتين فاضل، " الجماعات الصوفية في تركيا : الاستقطاب الأيديولوجي – الديني "، مجلة شؤون تركية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، (السليمانية)، العدد (٣)، ١٥ كانون الأول ١٩٩٨م، ص ١٥ ؛ الجليلي، المصدر السابق، ص ٦٣.

(١٥) احمد ومراد، المصدر السابق، ص ٢٧١.

(١٦) محمد نور الدين، المصدر السابق، ٢٦٢.

(١٧) احمد ومراد، المصدر السابق، ص ٢٩٦.

(١٨) ولد اربكان عام ١٩٢٦ بمدينة سينوب شمال البحر الأسود، تلقى تعليمه الابتدائي في مدينة طرابزون والثانوي في استانبول. درس الهندسة الميكانيكية في جامعة استانبول وتخرج عام

١٩٤٨ وعمل مدرسا في نفس الجامعة حتى عام ١٩٥١، حصل على الدكتوراه في الهندسة من ألمانيا عام ١٩٥٣ أسس مصنعا لإنتاج محركات الديزل عام ١٩٥٦ واستمر في إدارته حتى عام ١٩٦٣. وفي عام ١٩٦٦ تولى منصب رئيس دائرة الصناعة في تركيا وأسس أول حزب إسلامي في تركيا عام ١٩٧٠ وهو حزب النظام الوطني.. للمزيد ينظر : مصطفى محمد الطحان : تركيا التي عرفت من السلطان.. إلى نجم الدين اربكان ١٨٤٢ – ٢٠٠٦م، جـ ٢، ط١، (الكويت، مطبعة الخليج العربي، ٢٠٠٦)، ص ٢٢٥؛ صباح الدين اوجار : اربكان والرفاه الإسلامي، ترجمة وتقديم : الصفصاني احمد المرسي، ط١ (القاهرة، ايتراك للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص ٢٦٥ ؛ منال الصالح، نجم الدين اربكان ودوره في السياسة التركية ١٩٦٩ – ١٩٩٧، (بيروت، ٢٠١٠)، ص ٢٩١.

(١٩) محمد نور الدين، المصدر السابق، ص ٢١٦.

(20) Ahmad , Feroz. The Turkish Experiment of Democracy 1950-1975, West View Press , London , 1997.p.77.

(٢١) الجليلي، المصدر السابق، ص ١٠٧ ؛ الصالح، المصدر السابق، ص ٦٥.

(٢٢) احمد ومراد، المصدر السابق، ص ٢٩٩، الصالح، المصدر السابق، ص ٦٦.

(٢٣) احمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ١٩٤٥ – ١٩٨٠، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٩٠) ص ٢١٠.

(٢٤) للتفاصيل عن هذا الانقلاب وظروفه ودوافعه واجراءاته، ينظر : الجبوري، المصدر السابق، ص ١٦.

(٢٥) هذه الأحزاب هي : الوطن الام، الحزب الشعبي، الديمقراطية الوطني، الشعبي الديمقراطي الاجتماعي، الطريق الصحيح، والمرحلة بين عامي (١٨٨٣ – ١٩٩١م) تميزت بسيطرة حزب الوطن الام على الحكم برئاسة توركوت اوزال، صاحب الرؤيا الليبرالية في الاقتصاد والسياسة..، ينظر : محمد نور الدين، المصدر السابق، ص ٢٦٤ ؛ الجبوري، المصدر السابق، ص ٤٥.

(٢٦) الصالح، المصدر السابق، ص ١٩٣.

(٢٧) افراح ناثر جاسم حمدون، الحركات الإسلامية في تركيا ١٩٨٠ – ٢٠٠٢ : دراسة تاريخية سياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٨، ص ١١٠.

(28) Teskilat Rehberik Refah Partis "Yeni birdünya ", Semih offset (Ankara :1996).p.37.

(٢٩) ولد رجب طيب اردوغان في ٢٦ شباط ١٩٥٤م لعائلة بسيطة في حي (بي اوغلو) الشعبي في استنبول. عمل بائعا متجولا في سن المراهقة. تلقى تعليمه الاولي في مدارس (امام – خطيب) الدينية. التحق بجامعة مرمرة، وحصل على شهادة جامعية في الإدارة والمحاسبة. مارس الحياة السياسية بانضمامه الى حزب السلامة الوطني عام ١٩٧٥م ثم حزب الرفاه عام ١٩٨٣م، ثم تولى منصب (رئيس بلدية استنبول) ثم عضوا في حزب الفضيلة.. الطائي، المصدر السابق، ص ٣٦ ؛ حمدون، المصدر السابق، ص ١١٥.

(٣٠) محمد نور الدين، " تفكيك القيادات بعد حل الأحزاب "، مجلة شؤون تركية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، (السليمانية)، العدد (١)، ١٥ حزيران ١٩٩٨م، ص ١٩.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٦.

(٣٣) نوال عبد الجبار الطائي، تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، (الموصل، ٢٠٠٧)، ص ١٤ ؛ إبراهيم خليل العلاف، خارطة التوجهات الإسلامية في تركيا المعاصرة، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، سلسلة شؤون إقليمية رقم (٢)، (الموصل، ٢٠٠٥)، ص ١١٤.

(٣٤) سعد عبد العزيز مسلط، " المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا "، مجلة دراسات إقليمية، (جامعة الموصل)، العدد (١٢)، تشرين الأول ٢٠٠٨، ص ٢٥٨.

(٣٥) محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، ط ١، دار الريس للكتب والنشر، (بيروت، ٢٠٠٨)، ص ٢٢ ؛ حمدون، المصدر السابق، ص ١٢١ ؛ الطائي، المصدر السابق، ص ٢٢.

(٣٦) الطائي، المصدر السابق، ص ٢٣ ؛ حمدون، المصدر السابق، ص ١٢١.

(٣٧) عبدالله غول، فقد ولد في عائلة متواضعة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٠م في كابسيري، وهي احدى المعاقل الإسلامية، وانتخب نائبا عن هذه المنطقة اربع مرات منذ عام ١٩٩١م. من خريجي معهد العلوم الاقتصادية في جامعة استنبول. التحق بمعاهد جامعية من بريطانيا وحاز لدى عودته الى تركيا الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد. عمل بين عامي ١٩٨٣ – ١٩٩١م

خبيرا اقتصاديا في بنك التنمية الإسلامية في جدة. نائبا لرئيس حزب الرفاه للشؤون الدولية. وزير الدولة للعلاقات الخارجية عام ١٩٩٥م. انضم الى حزب الفضيلة بعد حل حزب الرفاه، الطائي، المصدر السابق، ص ٣٦ ؛ حمدون، المصدر السابق، ص ١١٥.

(٣٨) العلاف، المصدر السابق، ص ٤٩.

(٣٩) محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور..، ص ٢٢٣.

(٤٠) الطائي، المصدر السابق، ص ٢٣.

(٤١) مسلط، المصدر السابق، ص ٢٦٠.

(٤٢) محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور..، ص ٢٦ ؛ الطائي، المصدر السابق، ص ٢٥.

(٤٣) مسلط، المصدر السابق، ص ٢٦١ ؛ الطائي، المصدر السابق، ص ٢٤.

(٤٤) مسلط، المصدر السابق، ص ٢٥٩ ؛ حمدون، المصدر السابق، ص ١٢٧.

(٤٥) الطائي، المصدر السابق، ص ٢٤.

(٤٦) حمدون، المصدر السابق، ص ١٢٧.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

(٤٨) محمد نور الدين، " تركيا الى اين ؟ حزب العدالة والتنمية الإسلامي في السلطة "، مجلة المستقبل العربي، (بيروت)، العدد (٢٨٧) ، كانون الثاني، ٢٠٠٣م، ص ١٣ ؛ الطائي، المصدر السابق، ص ٥١.

(٤٩) الطائي، المصدر السابق، ص ٦٠.

(٥٠) حمدون المصدر السابق، ص ١٣٧.

(٥١) الطائي، المصدر السابق، ص ٦٠.

(٥٢) حمدون المصدر السابق، ص ١٣٧.

(٥٣) الطائي، المصدر السابق، ص ٦٠.

(٥٤) محمد نور الدين، " تركيا الى اين.. "، ص ٢٤.

(٥٥) مسلط، المصدر السابق، ص ٢٦٣.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٢٦٤.

(57) Ziya Meral and Jonathan Paris(2010) " Decoding Turkish Foreign Policy Hyperactivity ", (THE WASHINGTON QUARTERLY: OCTOBER) p.22 ؛

محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور..، ص ٣٧.

(58) Hurriyet Daily Ibrahim Ozturk (2011) 4 Turkish Economy in the Age of Arab Revolutions of Today's Zaman4'Higher oil prices to raise burden of imports' News.

حمدون، المصدر السابق، ص ١٣٨ ؛

(٥٩) الطائي، المصدر السابق، ص ٦٥.

(60) Berktay, Grenzen der Identitatspolitik und Islamistische Frauenidentitat, in Barbara Pusch (ed.), Die Neue Muslimsche Frau. Standpukte und Analysen, Istanbul 2001, p 67.

(٦١) محمد نور الدين، حجاب وحراب..، ص ١٧١.

(٦٢) مجلة شؤون إسلامية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، (السليمانية)، العدد (٢)، ١٥ كانون الثاني ١٩٩٩م، ص ٣.

(٦٣) محمد نور الدين، حجاب وحراب..، ص ١٦٨ وما بعدها.

(٦٤) حمدون، المصدر السابق، ص ١٣٧.

(٦٥) محمد نور الدين، " تركيا الى اين.. "، ص ٢٢.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٢١ ؛ الطائي، المصدر السابق، ص ٧٦.

(٦٧) احمد طحان، الحركات الإسلامية بين الفتنة والجهاد، ط ١، دار المعرفة، (بيروت، ٢٠٠٧)، ص ١٨٧.

(٦٨) الطائي، المصدر السابق، ص ٧٦.

(69) Y. Arat, The patriarchal paradox. Women politicians in Turkey, Rutherford, N.J. 1989 ؛

محمد نور الدين، " تركيا الى اين.. "، ص ٢٥.

(٧٠) طحان، المصدر السابق، ص ١٨٧.

(٧١) محمد حرب : "الأكراد في تركيا"، مجلة السياسة الدولية، السنة (٣٥) العدد (١٣٥)، (د. م، د. ت) ص ١٢٥

(٧٢) الطائي، المصدر السابق، ص ٧١، حرب، المصدر السابق ص ١٢٦.

Regional Studies Journal, Vol.15, No.47, January 2021 (63-94)
Print ISSN: 1813-4610 Online ISSN: 2664-2948